الأنباء
الاربعاء 26 ابريل 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

دعت لتنسيق دولي لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال خلال اجتماع مجموعة menafatf

خطة كويتية لحماية الأنظمة المالية من غسل الأموال

محمود فاروق

قال رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب طلال الصايغ ان الكويت وضعت خطة استراتيجية كاملة لزيادة فعالية الأنظمة المالية لمواجهة مخاطر وتحديات تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

جاء ذلك على هامش الاجتماع العام الذي عقد امس لمجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط menafatf الذي تستضيفه الكويت في دورته الـ 25، حيث تترأس الكويت هذه الدورة.

وأضاف الصايغ في تصريحات صحافية انه لا يوجد بلد محصنا من تمويل الإرهاب او غسل الأموال، فأي شبهة ترقى حسب القانون إلى وجود دلائل او قرائن قوية تتم إحالتها إلى جهات الاختصاص، والتي لا تقتصر على النيابة العامة بل تمتد إلى الجهات الرقابية وجهات إنفاذ القانون، حيث يجرى حاليا عمل منظومة تبادل معلومات كاملة بين جميع الأطراف المعنية.

ولفت إلى ان المنطقة تمر حاليا بتطورات متلاحقة ومستحدثة في شأن تمويل الإرهاب وغسل الأموال من خلال أنماط جديدة ومستحدثه يستغلها الإرهابيون في الأنظمة المالية المصرفية عالميا.

ولفت إلى أن الكويت شهدت الفترة الماضية عمليات إصلاحية شاملة من خلال اللجنة الوطنية ووحدة التحريات المالية، اثمرت عن خروج الكويت من لجنة المراجعة عام 2015 وكذلك الخروج من المتابعة العادية إلى المتابعة كل عامين.

وأوضح الصايغ ان وحدة التحريات لا تتلقى قضايا بل تتلقى اخطارات حول الأعمال المشبوهة.

طلال الصايغ

الصايغ: تطوير تبادل المعلومات بين الأجهزة لمواجهة غسل الأموال

القصور في مكافحة غسل الأموال يهدد البنية التحتية للنظام المالي العالمي

تقنيات حديثة

وقال الصايغ: ان رئاسة الكويت للمجموعة لهذه السنة تأتي ضمن تحديات مستحقة أمام دول المجموعة، بل والمجتمع الدولي بأسره في ضوء تنامي ظاهرة الإرهاب وتمويله، واستخدام اساليب وتقنيات حديثة في غسل الأموال.

وأشار الى أن دول المجموعة شأنها شأن باقي دول العالم تواجه تحديات مصيرية ومخاطر عالية تستوجب حماية وصيانة أنظمتها المالية والمصرفية، وسمعة دولنا وحماية اقتصاداتنا.

وأضاف انه في هذا الإطار، تبرز الحاجة، اكثر من اي وقت مضى، الى ضرورة إرساء مبادئ التعاون والتنسيق المستمر لمواجهة هذه التحديات، ولعل مقولة ان العالم اصبح قرية صغيرة أضحت واقعا ملموسا نعايشه، فإن وجود أوجه قصور في تدابير مكافحة غسل الأموال او تمويل الإرهاب في دولة ما يشكل خطرا على النظام المالي العالمي بأكمله، الأمر الذي يتطلب منا جميعا تطويع آليات تبادل المعلومات بين أجهزتنا المختصة لتصبح اكثر احترافية وشمولية.

ولفت الى أن الكويت قامت بتطوير تشريعاتها وأنظمتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تشهد العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة تطويرا في أنظمتها الرقابية والإشرافية بما يلائم التشريعات السارية من جهة، وأفضل الممارسات المهنية ذات العلاقة بمكافحة هذه الظاهرة الآثمة من جهة أخرى.

انخفاض مؤشر المخاطر المرتبطة بغسل الأموال للكويت

وعلى جانب آخر، ارتقت الكويت مراتب مهمة على مؤشر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يصدر من معهد بازل للحوكمة اذ اظهر تقرير بازل حول مؤشر مكافحة غسل الأموال للعام 2016 تقدما كبيرا في مدى قدرة الكويت على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث انخفض مؤشر المخاطر المرتبطة بغسل الأموال بشكل ملحوظ للكويت من 6,25 في العام 2015 الى 5,54 في العام 2016، وبهذا تبوأت الكويت المرتبة الأولى ضمن قائمة افضل 10 دول للعام 2016 والتي حققت انظمتها تطورا ملموسا في قدرة الدولة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تركز أصول الصناديق في قطاعي التعليم والعقار

«جي إف إتش» توزع أرباحاً ربع سنوية على مستثمري الصناديق

أعلنت شركة جي إف إتش كابيتال عن قيامها بتوزيع أرباح ربع سنوية على مستثمريها في عدد من استثمارات وصناديق الشركة، وذلك في إطار السياسة التي تنتهجها الشركة لتوزيع الأرباح.

وقالت الشركة في بيان صحافي ان التوزيعات التي تم صرفها للمستثمرين شملت العوائد التي حققتها الصناديق الاستثمارية للشركة في عدد من الأصول التعليمية في المنطقة، والأصول العقارية على المستويين الإقليمي والعالمي، مع عائدات نقدية مجزية بمتوسط يتراوح بين 8 و11٪.

وتشمل محفظة الاستثمارات في الأسهم الخاصة مدرسة شيفلد، مدرسة فيلادلفيا ومجموعة AMA العالمية، بينما تشمل محفظة الاستثمارات العقارية كلا من جدة مول، المحفظة السكنية المتنوعة والمحفظتين الصناعيتين 1 و2 بالولايات المتحدة الأميركية.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي للشركة لؤي أحمدي: «نحن سعداء بالإعلان عن النتائج الإيجابية التي تحققت خلال الفترة جراء الإدارة المتميزة والأداء الفعال لأصولنا، وقدرتنا على تحقيق أرباح قوية ومطردة للمستثمرين في صناديق واستثمارات الشركة، حيث تتركز استراتيجيتنا الاستثمارية بشكل أساسي على التنويع الفعال وتحقيق الدخل عبر مختلف القطاعات مثل قطاع التعليم والقطاع العقاري.

وأضاف أحمدي أن جي إف إتش تحرص على الاستثمار في القطاعات المتنوعة ومأمونة المخاطر التي تتيح للمستثمرين الاستفادة من الديناميكيات والتوجهات الإيجابية التي حددناها في مختلف القطاعات وفئات الأصول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمستوى العالمي، مؤكدا التزام «جي إف إتش» دوما بتحديد وتوفير الفرص الاستثمارية الفريدة والمدرة للدخل لمستثمرينا عبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي».

لؤي أحمدي

«إنوفست» تربح 8 ملايين دولار بالربع الأول

أعلنت مجموعة إنوفست عن نتائجها المالية بنهاية الربع الأول من 2017 وقد أظهرت تحقيقها صافي ربح خاص بمساهمي الشركة الأم وقدره 8,2 ملايين دولار، مقارنة بصافي أرباح 3,2 ملايين دولار مقارنة بالفترة نفسها من 2016.

وقالت «إنوفست» في بيان صحافي ان القوائم المالية الرئيسية لمجموعة إنوفست تشير إلى تحقيق إيرادات تشغيلية قدرها 4,7 ملايين دولار، مقارنة مع ما حققته المجموعة للفترة ذاتها من العام 2016 والتي بلغت 5,1 ملايين دولار، في حين بلغت مصاريف التشغيل 2,6 مليون دولار مقارنة بمبلغ 1,8 مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، سجلت إنوفست مبالغ مستردة بقيمة 6,1 ملايين دولار من الذمم المدينة المضمحلة نتيجة للتسويات مع العملاء. كما حافظت المجموعة على الوضع القوي للسيولة برصيد بلغ 38,2 مليون دولار، وبتحقيق نمو ثابت على حقوق المساهمين، حيث بلغ نسبة العائدة على حقوق المساهمين ما يعادل 6,5٪ والعائد على الأصول ما يعادل 3,1٪. هذا وقد بلغ العائد على السهم بنهاية الربع الأول من عام 2017 مبلغ 2,87 سنت، مقارنة بـ 1,13 سنت عن نفس الفترة من 2016.

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة المجموعة خالد السنعوسي «تمكنت المجموعة من أن تنهي عام 2016 بأداء إيجابي، حيث استطاعت المجموعة العودة إلى الربحية وجني ثمار استراتيجيتنا من خلال تحقيق إنوفست لأهدافها الفصلية ضمن المراحل المختلفة للاستراتيجية التي نقوم بتنفيذ بنودها بثبات ورؤية واضحة نحو الاستمرار في تحقيق الأرباح من جانب والسعي إلى البحث عن فرص استثمارية جديدة لتعزيز وتنويع محافظنا الاستثمارية».

خالد السنعوسي

خلال مؤتمر حماية المستثمر الكويتي في الخارج

الرفاعي: 9 مليارات دولار الاستثمارات الكويتية بالخليج بـ 2016

قال رئيس مجموعة الرفاعي القانونية المستشار هاشم الرفاعي عن حجم الاستثمارات الكويتية إن الكويت تحتل المرتبة الأولى، عربيا، في الاستثمار داخل المنطقة، إذ إن حجم استثمارات القطاع الخاص الكويتي في الدول الخليجية الخمس بلغ بنحو 9 مليارات دولار، خلال عام 2016.

جاء ذلك خلال مؤتمر عقدته أمس الشبكة القانونية الدولية لحماية المستثمر الكويتي تحت عنوان «حماية المستثمر الكويتي خارج الكويت».

وأوضح الرفاعي أن الاستثمارات الكويتية بين صناديق سيادية وشركات خاصة وأفراد في أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة تبلغ 3 مليارات دولار، فيما يرجح محللون تجاوزها هذه القيمة نظرا لصعوبة حصر الاستثمارات الشخصية غير المفصح عنها، مضيفا أن الاستثمارات الكويتية في دبي بلغت وحدها 9 ملايين درهم العام الماضي.

ولفت الرفاعي الى أن استثمارات الكويتيين في قطاع العقار التركي قفزت إلى المرتبة الخامسة عالميا والثانية خليجيا ـ بعد المملكة العربية السعودية ـ إذ بلغت نحو 5 مليارات دولار، منها 1,4 مليار خلال العام 2016 فقط.

وأشار الرفاعي الى أن الاستثمارات الكويتية في المملكة المتحدة لها جذور عريقة تعود لفترة تأسيس مجلس الاستثمار الكويتي في لندن، موضحا أن حجم استثمارات المجلس بلغ نحو 25 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الكويتية في بريطانيا والتي تبلغ نحو 100 مليار دولار.

واكد ان المستثمر الكويتي يقبل على الاستثمار في قطاع العقار السكني البريطاني نظرا لعوائده الكبيرة، حيث تبلغ نسبتها في وسط لندن (22٪) بسبب ارتفاع حجم الطلب على الشراء والتأجير.

وفيما يتعلق بالاستثمار الكويتي في فرنسا، قال الرفاعي ان حجم استثمارات الكويتيين والتبادل التجاري بين الكويت وفرنسا بلغ أكثر من مليار دولار، موزعة على قطاعات مختلفة، حيث يعد العقار واحدا من أبرزها.

ونوه الى ان فرنسا تجذب المستثمرين الكويتيين بسبب تقاليدها القانونية العريقة التي توجت بـ «قانون سابين 2»، ذي الصلة بمكافحة الفساد، والذي ينص على تدابير جديدة لمعاقبة مرتكبي الفساد المالي، وضرورة مصادقة المساهمين في رأسمال أي شركة على قيمة مرتب رئيسها التنفيذي، وبإنشاء «وكالة مكافحة الفساد» ومنح الحماية لكل من يقوم بالإبلاغ عن مخالفات ذات صلة بالفساد.

وأشار الرفاعي الى أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر وجهة استثمارية مالية وعقارية كبيرة للمستثمرين الكويتيين، موضحا أن الهاجس الأكبر الذي يشغل بال المستثمرين هو قانون (فاتكا)، الذي أقرته الولايات المتحدة عام 2010 ودخل حيز التنفيذ عام 2014، لافتا إلى أن هذا القانون يهدف إلى التصدي لعمليات التهرب الضريبي لبعض الأشخاص الأميركيين، من خلال استخدام حسابات يفتحونها في مؤسسات مالية أجنبية، خارج الولايات المتحدة.

وشدد الرفاعي على أن المؤتمر يلعب دورا بالغ الأهمية في نقاش الملفات القانونية، وذات الصلة بالاستثمار الكويتي في الخارج، والتي تهم الأفراد والشركات والجهات والمؤسسات الحكومية، لافتا الى أن المؤتمر سلط الضوء على العراقيل والثغرات القانونية التي يمكن أن تؤثر على الاستثمار.

من جانبها، قالت ممثلة الشبكة القانونية في تركيا المحامية ازاد ابا محاضرة بعنوان الاستثمار العقاري في تركيا للشركات والأفراد ركزت فيها على الاستثمار الكويتي في القطاع السكني التركي، موضحة أن تركيا استقطبت خلال السنوات العشر الماضية 144 مليار دولار استثمارات أجنبية، مشيرة إلى أن حصة الكويتيين من الاستثمار في القطاع العقاري في تركيا بلغت 212 استثمارا سكنيا لتصبح الكويت ثالث أكبر دولة مستثمرة في القطاع العقاري في تركيا.

هاشم الرفاعي

الكويت ثالث أكبر دولة مستثمرة في العقار التركي بـ 212 استثماراً سكنياً

المستثمر الكويتي يقبل على العقار البريطاني لعوائده البالغة 22٪ سنوياً

كبار الملاك يرفعون حصصهم في «زيما» و«بتروجلف»

شهدت تغيرات كبار الملاك 3 ارتفاعات بنسب تتراوح بين 0,5٪ الى 1٪ في شركات زيما وبتروجلف و«فجيرة أ»، حيث واصلت شركة الروضة الإقليمية العقارية زيادة حصتها في شركة زيما والتي باعت فيها 5٪ مرة واحدة منذ أيام قليلة لترفع حصتها من 13,37٪ الى 14,37٪ بحسب بيانات تغيرات كبار الملاك المنشورة بالبورصة امس.

زادت مجموعة السلام القابضة ومجموعتها من الشركات حصتها في «بتروجلف» لتصبح 16,63٪ من 15,73٪ وتتوزع ملكية الشركة بين عبدالمجيد الزلزلة بنسبة 10,14٪ ومجموعة شركة طابا الخير القابضة بنسبة 15,5٪ اضافة الى مجموعة السلام القابضة. كذلك رفع محمد عبدالعزيز الرميح حصته في شركة فجيرة أ الى 6,2٪ من 5,5٪ وتتوزع ملكية الشركة بين حكومة الفجيرة بنسبة 23,2٪ والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة ملكية 7,1٪ والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 10,3٪.

«الوطنية للمسالخ» خارج البورصة.. اليوم

أعلنت شركة الوطنية للمسالخ أن اليوم الأربعاء 26 ابريل تنسحب من السوق نهائيا بحسب إعلانات البورصة امس.

وتتوزع حصص الملكية الرئيسية بالشركة بين شركة عقارات الكويت والتي تمتلك النسبة الأكبر 44,2٪ يليها شركة الكويت القابضة بنسبة ملكية 29٪ وأخيرا شركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده للتجارة العامة بحصة 9,35٪ من الأسهم.

علما انه ستتم إضافة الفترة التي تم خلالها إيقاف أسهم الشركة عن التداول إلى تاريخ الانسحاب المحدد من قبل الشركة وذلك تطبيقا للفقرة رقم 5 من المادة (2ـ9ـ1) من الكتاب الثاني عشر للائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

«أرزان ثروات» قدمت استشارة لبيع عقار «سيمنز»

أعلنت شركة أرزان ثروات التي تخضع لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية بأنها قدمت استشارة ناجحة لعملائها لبيع المقر الرئيسي لمشروع سيمنز لتوربينات الغاز في مجمع تيل بارك بمدينة لينكولن ـ المملكة المتحدة.

وقد تم شراء العقار في نوفمبر 2012 بهدف الحصول على توزيعات نقدية بنسبة 7,7٪ مدفوعة شهريا للمستثمرين بالإضافة إلى معدل عائد داخلي على الاستثمار بنسبة تقارب 11٪ خلال فترة 3 سنوات. وقد تم بناء هذا العقار خصيصا لأغراض شركة سيمنز لتوربينات الغاز وبمواصفات بيئية عالية حسب تصنيف شركة بريم العالمية.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لشركة أرزان ثروات مهند محمد أبو الحسن: «أود أن أشكر عملاءنا الذين وضعوا ثقتهم في أرزان ثروات.

«مورجان ستانلي»: سندات الأسواق الناشئة.. أكثر جاذبية

قالت كبيرة محللي استثمار الدخل الثابت في مورجان ستانلي، ميشيل كوشما، إن سندات الأسواق الناشئة تحافظ على جاذبيتها للاستثمار، رغم أن ارتفاع أسعار الفائدة يضر بأسواق الدين العالمية.

وكانت الكويت قد اصدرت باكورة سنداتها الدولية بقيمة 8 مليارات دولار في مارس الماضي موزعة على شريحتين لآجال 5 سنوات و10 سنوات وأوضحت ميشيل كوشما في تصريحات لمحطة «سي إن بي سي»، أن كلا من البرازيل، وكولومبيا، وإندونيسيا، والأرجنتين تعد من الأسواق النامية الجاذبة للاستثمار.

وأكدت كوشما أن تحسن النشاط الاقتصادي العالمي سيفيد في الاستثمار بسندات الأسواق النامية، على الرغم من تأثيره السلبي على الاستثمار بها في الدول المتقدمة.

وأشارت إلى أن قوة الدولار تمثل خطرا على الأسواق الناشئة، خاصة أن الشركات والحكومات بتلك الأسواق زادت من ديونها الدولارية، لافتة إلى صعوبة وضع الشركات مقارنة بالحكومات.

وضاعفت شركات وحكومات الأسواق النامية ديونها خلال الربع الأول من 2017 بإصدار سندات بقيمة 179 مليار دولار على أساس سنوي، وفقا لتقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال.

مورجان ستانلي

بنك أوف أميركا يراجع الخطط الاقتصادية للسعودية ويؤكد نجاح رؤية 2030

إصدار سندات دولية بـ 15 مليار دولار بالربع الأخير 2017

محمود عيسى

نشر بنك اوف أميركا تقريرا راجع فيه الخطط الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، واكد نجاح التنفيذ لرؤية 2030 التنموية و2020 للإصلاح المالي، مؤكدا أن الإصلاح الضريبي وتشجيع الاستثمار بالقطاع الخاص وبيع حصة من أرامكو أبرز التطبيقات في الأجل القصير.

الإصلاح بالنصف الثاني

وقال البنك انه يمكن للجولة المقبلة من الإصلاحات المالية المخطط لها في النصف الثاني من 2017 أن تؤكد توجهات الإصلاح لدى الحكومة، ويمكن الإعلان عن خطة تحفيز ودعم للقطاع الخاص البالغ قوامها 200 مليار ريال في المستقبل القريب، ويمكن أن يتبع هذه الخطة الحصول على الائتمان المدعوم، من خلال مؤسسات الائتمان المتخصصة، عبر تمويلات موجهة إلى قطاعات أو كيانات استراتيجية ذات أهداف مرتبطة بكفاءة استخدام الطاقة.

وقال البنك إن الحكومة تتوقع أن يبلغ إجمالي الوفورات المتراكمة 171 مليار ريال او 45 مليار دولار، وهو ما يمثل 6,4٪ من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة هذه الإجراءات خلال الفترة حتى عام 2020، بالاضافة إلى 38 مليار ريال ناتج تطبيق الموجة الأولى من إصلاح أسعار الطاقة والمياه التي بدا تنفيذها في ديسمبر 2015.

ومن المرجح أن يحقق تطبيق الضرائب الخاصة على المنتجات إيرادات سنوية تتراوح بين 8 و10 مليارات ريال سعودي، او نحو ما بين 2,1 و2,7 مليار دولار وهو ما يوازي 0,35٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لتقديرات الحكومة.

الإصلاح الضريبي لـ«أرامكو»

ورجح البنك ألا يؤدي الإصلاح الضريبي لقطاع الهيدروكربونات المعلن عنه والمقرر تطبيقه بأثر رجعي اعتبارا من الاول من يناير إلى حدوث فجوة مالية كبيرة، ولكن هذا التغيير في الهيكل المالي قد يساعد أرامكو على تحقيق تقييم أعلى للمساهمين في جميع الأحوال.